بنك الإسكان للتجارة والتمويل

النافذة الاقتصادية

يكبر الوطن ونكبر معه

62.7 مليون دينار ارباح النصف الأول من عام 2006 والموجودات تصل إلى 3.8 مليار دينار

استمرت خلال الشهرين الماضيين الاحتفالات الرسمية والشعبية بالعيد الستين لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، وقد جاءت هذه الاحتفالات في ظل نهضة شاملة وإنجازات رائعة وكبيرة حققتها المملكة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبهذه المُناسبة لا بد من التذكير بالدور الكبير الذي لعبته القيادة الهاشمية في بناء الأردن الحديث وتعزيز مسيرة نموه وتطوره وترسيخ دولة القانون والمؤسسات حتى نال إعجاب الكثيرين في العالم من حيث التطور والتقدم.

لقد حرص جلالة الملك عبد الله الثاني مُنذ أن استلم الراية الهاشمية على تعزيز استقلال الوطن واضعاً نُصب عينيه تهيئة ظروف العيش الكريم للإنسان الأردني، حيث أولاه كل العناية والاهتمام انطلاقاً من إيمان جلالته بمقولة المغفور له جلالة الملك الحُسين بن طلال طيب الله ثراه "الإنسان أغلى ما نملك"، وأولى جلالة الملك عبد الله الثاني جُل اهتمامه لتوفير مقومات نجاح الاقتصاد الوطني وتهيئته للانفتاح على الاقتصاد العالمي وبما يعزز من دور الأردن كبيئة جاذبة للاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي) من خلال توفير البُنية التحتية اللازمة لذلك.

ونحن في بنك الإسكان للتجارة والتمويل يحق لنا أن نفتخر مرتين، أولاهما لأننا جزء من هذا الوطن الأردني الغالي والعزيز، وثانيهما لأننا تمكنا من المساهمة في خدمة هذا الوطن وتعزيز اقتصاده، وكان لنا شرف الريادة في تقديم التمويل الإسكاني لتوفير المسكن الملائم لعدد كبير من أبناء هذا الوطن، هذا بالإضافة إلى مساهمتنا التي نعتز بها في مجال تقديم التمويل اللازم لمختلف أنواع المشاريع في القطاعين العام والخاص.

لقد تمكنا في بنك الإسكان من أن نُساير ونواكب النمو الذي حققه بلدنا الغالي وان ننمو ونكبر معه، ونحن ندرك أن ما حققناه ما كان ليتم لولا دعم ومُساندة المُساهمين الرئيسيين في رأسمال البنك من دول شقيقة وصديقة وثقة عُملائنا بنا وتفاني وولاء العاملين في البنك على اختلاف مواقعهم.

ويُذكر هنا أن البنك سجَّل خلال النصف الأول من عام 2006 أرباحاً صافية قبل الضريبة بلغت (62.7) مليون دينار وبزيادة نسبتها (20%) عن الفترة المُماثلة من العام السابق، كما سجَّل أرباحاً صافية بعد الضريبة بلغت (48) مليون دينار وبزيادة نسبتها (27%)، أمّا الموجودات فقد بلغت (3.8) مليار دينار في نهاية شهر حزيران 2006 بزيادة نسبتها (20%) عن نهاية عام 2005، كما زادت أرصدة الودائع والتسهيلات الائتمانية لتصل إلى (2.6) مليار دينار و (1.5) مليار دينار على التوالي في نهاية النصف الأول من عام 2006، وبزيادات نسبتها (9%) و(19%) على التوالي عن نهاية عام 2005.

نشرة اقتصادية تحليلية دورية تصدر عن الإدارة المالية . العدد 32 . آب 2006، هيئة التحرير: الدكتور جمال ابو عبيد (مدير التخطيط) محمد ملحم (محلل اقتصادي ومالي)

الميزانية العامة

الميزانية العامة الموحدة المرحلية المختصرة كما في:

	2006/6/30	2005/12 /31
	دينار	دينار
الموجودات:-		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	623,866,182	676,338,829
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	756,921,002	404,651,251
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	9,604,592	3,600,838
موجودات مالية للمتاجرة	16,343,483	16,855,313
تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي	1,494,563,637	1,260,752,654
موجودات مالية متوفرة للبيع	516,874,831	469,771,251
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق-صافي	273,588,858	237,381,123
استثمارات في شركات تابعة وحليفة	19,923,962	19,765,191
موجودات ثابتة - صافي	47,950,926	43,105,931
موجودات غير ملموسة	1,317,596	999,295
موجودات أخرى	73,576,450	55,757,057
موجودات ضريبية مؤجلة	9,733,892	7,274,235
مجموع الموجودات	**3,844,265,411**	**3,196,252,968**
المطلوبات وحقوق الملكية:-		
المطلوبات: -		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	140,324,524	94,625,050
ودائع عملاء	2,574,437,035	2,370,459,052
تأمينات نقدية	193,069,381	198,269,684
أموال مقترضة	27,417,042	29,498,596
مخصصات متنوعة	13,920,679	13,362,472
مخصص ضريبة الدخل	23,620,663	32,860,070
مطلوبات أخرى	62,437,010	53,990,592
مطلوبات ضريبية مؤجلة	3,050,324	8,154,348
مجموع المطلوبات	**3,038,276,658**	**2,801,219,864**
حقوق الملكية:-		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	249,245,725	100,000,000
علاوة إصدار	347,114,741	49,884,008
احتياطي قانوني	41,844,376	41,844,376
احتياطي اختياري	33,222,068	33,222,068
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	12,502,237	12,502,237
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(78,314)	(1,454,704)
التغير المتراكم في القيمة العادلة - صافي	9,658,205	21,879,602
أرباح مدورة	40,885,407	90,885,407
أرباح الفترة	46,968,147	-
أرباح مقترح توزيعها	-	25,000,000
مجموع حقوق مساهمي البنك	781,362,592	373,762,994
حقوق الاقلية	24,626,161	21,270,110
مجموع حقوق الملكية	805,988,753	395,033,104
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**3,844,265,411**	**3,196,252,968**

بيان الدخل

بيان الدخل الموحد المرحلي المختصر للستة أشهر المنتهية في:

	2006/6/30	المعدلة 2005/6/30
	دينار	دينار
الفوائد الدائنة	94,238,001	58,895,592
الفوائد المدينة	(32,180,563)	(16,848,095)
صافي إيرادات الفوائد	**62,057,438**	**42,047,497**
صافي إيرادات العمولات	9,546,998	6,783,650
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**71,604,436**	**48,831,147**
ارباح عملات أجنبية	1,792,785	1,709,226
(خسائر) أرباح موجودات مالية للمتاجرة	(2,872,933)	2,420,738
أرباح بيع وعوائد موجودات مالية متوفرة للبيع	12,523,916	11,425,193
حصة البنك من ارباح شركات حليفة	165,439	143,609
ايرادات اخرى	10,435,461	17,396,969
إجمالي الدخل	**93,649,104**	**81,926,882**
نفقات الموظفين	16,301,905	13,495,461
استهلاكات وإطفاءات	3,723,938	3,581,468
مصاريف أخرى	12,207,366	10,641,183
(وفر) مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	(2,183,515)	1,604,594
مخصصات متنوعة أخرى	885,965	493,647
إجمالي المصروفات	**30,935,659**	**29,816,353**
الربح للفترة قبل الضرائب	**62,713,445**	**52,110,529**
ينزل : ضريبة الدخل	**(14,726,464)**	**(14,393,355)**
الربح للفترة	**47,986,981**	**37,717,174**
ويعود الى:		
مساهمي البنك	**46,968,147**	**37,109,368**
حقوق الاقلية	**1,018,834**	**607,806**
حصة السهم من ربح الفترة	**0.210 دينار**	**0.171 دينار**

تقرير مدققي الحسابات
إلى السادة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العامة المرحلية المختصرة الموحدة المرفقة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل (شركة مساهمة عامة محدودة) كما في 30 حزيران 2006 وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة المرحلية المختصرة للستة اشهر المنتهية بذلك التاريخ. ان هذه البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة هي من مسؤولية ادارة البنك وان مسؤوليتنا هي إصدار تقرير مراجعة حولها اعتماداً على المراجعة التي قمنا بها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقا للمعيار الدولي رقم (2400)، ويتطلب هذا المعيار ان نقوم بتخطيط وإنجاز المراجعة للحصول على تأكيد محدود المدى فيما اذا كانت البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة خالية من الخطأ الجوهري. اقتصرت مراجعتنا بشكل أساسي على القيام بإجراءات تحليلية للمعلومات المالية والاستفسار من المسؤولين عن المعلومات المالية في البنك. ولذلك فهي تعطي تأكيدا اقل من التدقيق، هذا ولم نقم بتدقيق هذه البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة وتبعا لذلك فأننا لا نبدي رأياً حولها.

استناداً الى مراجعتنا المذكورة أعلاه، فانه لم يرد الى علمنا ما يدعونا الى الاعتقاد بان البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة المرفقة لا تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الهامة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34) المتعلق بالتقارير المالية المرحلية.

تنتهي السنة المالية للبنك في 31 كانون الأول من كل عام غير أنه تم إعداد البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة المرفقة لأغراض الإدارة والبنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.

إرنست ويونغ — ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

27 تموز 2006 عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الاقتصاد الأردني

على الرغم من الزيادة الكبيرة في أسعار النفط العالمية والتراجع الحاد في المُساعدات الخارجية، ورغم الأوضاع السياسية غير المُستقرة في المنطقة إلاّ أن الاقتصاد الأردني حقق نتائج إيجابية على أكثر من صعيد، كان أهمها تحقيق نسبة نمو اقتصادي حقيقي فاقت 7%، وهو ما يؤكد تعزز المسيرة الاقتصادية التي بدأها الأردن خلال السنوات القليلة الماضية، بالإضافة إلى التدفق الكبير للاستثمارات الأجنبية لتوظيفها في عدد من المشاريع الكبرى، وهو ما يعكس المناخ الصحي والملائم للاستثمار في المملكة من جهة ويُعزز الثقة بمُستقبل الاقتصاد الأردني.

النمو الاقتصادي

لقد كان عام 2005 عاماً مُميزاً للمملكة، إذ تمكن الاقتصاد الأردني من تحقيق نمو حقيقي فاق توقعات الحكومة وصندوق النقد الدولي والمُقدرة بـ 5.5% في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2004 – 2006، وبـ 5% في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي خلال شهر أبريل/نيسان من عام 2005، حيث سجل الاقتصاد الوطني نمواً حقيقياً قوياً تجاوز 7 %، وللعام الثاني على التوالي.

فخلال عام 2005 تم تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية نسبته 11.5% ليبلغ حجم الاقتصاد الأردني 9 مليار دينار، في حين تم تحقيق نمو حقيقي قدره 7.2%، وبذلك يكون متوسط مُعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد بلغ نحو 6.1% خلال الفترة 2001 – 2005، ويُعزى الأداء الاقتصادي المُتميز خلال عام 2005، إلى نسب النمو المُرتفعة التي حققتها القطاعات الاقتصادية المُختلفة، وتنفيذ عدة مشاريع تنموية كبرى باستثمارات محلية وعربية وأجنبية، الأمر الذي قلل من مفعول الأثر السلبي للارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام ونقص المُساعدات الخارجية واضطرابات المنطقة.

ويُذكر هنا أن الاقتصاد الأردني حقق نمواً حقيقياً نسبته 6.7% خلال الربع الأول من عام 2006 مُقابل 7.8% خلال الفترة المُماثلة من عام 2005، في حين حقق الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية نمواً بلغت نسبته 11.2% مُقارنةً مع 12.2% خلال الربع الأول من العام السابق.

تطوّر مُعدلات النمو الاقتصادي

السنة	بأسعار السوق الجارية	بأسعار السوق الثابتة
2001	% 6.1	% 5.3
2002	% 6.8	% 5.8
2003	% 6.4	% 4.2
2004	% 11.8	% 8.4
2005	% 11.5	% 7.2

المالية العامة

تبنت الحكومة الأردنية خلال شهر تموز من عام 2005 استراتيجية إصلاح جديدة تهدف إلى الرفع التدريجي عن دعم المُشتقات النفطية وصولاً إلى الرفع الكلي للدعم بحلول آذار من العام 2007، والحد من النفقات الحكومية وتنمية الإيرادات من أجل الحد بشكل تدريجي من العجز المالي خلال الأعوام الأربعة أو الخمسة المُقبلة، وضمن هذا الإطار، ونتيجة تواصل ارتفاع أسعار النفط، فقد بدأت الحكومة بتعديل أسعار المحروقات تدريجياً. وفي ضوء ذلك، فقد شهدت المالية العامة للدولة التطورات التالية خلال عام 2005:

1. ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة **3.5%** خلال عام **2005** (13.2% عام 2004) لتصل إلى 3.1 مليار دينار، وجاء الارتفاع في الإيرادات العامة على الرغم من تراجع المُساعدات الخارجية بنسبة قدرها 38.3% (مُقابل تراجع نسبته 13.5% عام 2004) لتصل إلى 500 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات المحلية بنسبة 19.3% (28.1% عام 2004) لتصل إلى 2.6 مليار دينار، وشكلت الإيرادات العامة 33.9% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (36.6% في عام 2004). أمّا خلال النصف الأول من عام 2006 فقد سجلت الإيرادات المحلية والمُساعدات الخارجية نمواً قدره 15.2% وذلك بالمُقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2005 لتصل 1786 مليون دينار.

2. ارتفعت النفقات العامة بنسبة **11.3%** خلال عام **2005** (13.2% عام 2004) لتصل إلى حوالي 3.5 مليار دينار، وجاء الارتفاع في النفقات العامة نتيجة ارتفاع النفقات الجارية بنسبة 22.3% (9.9% في عام 2004) لتصل إلى 2.9 مليار دينار، بينما تراجعت النفقات الرأسمالية بنسبة 21.4% (مُقابل ارتفاع نسبته 24.2% عام 2004) لتصل إلى 631 مليون دينار، وشكلت النفقات العامة 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (39.4% في عام 2004). أمّا خلال النصف الأول من عام 2006 فقد سجلت النفقات العامة زيادة قدرها 5.4% وذلك بالمُقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2005 لتصل 1714 مليون دينار.

3. ارتفع العجز المالي على أساس الاستحقاق (بعد المُساعدات الخارجية) بنسبة بلغت **114.8%** (12.8% عام 2004) ليصل إلى حوالي 477 مليون دينار، وزادت نسبة ذلك العجز من الناتج المحلي بمقدار 2.6 نقطة مئوية لتصل إلى 5.3% في عام 2005، ويُذكر أن العجز المالي المُسجل خلال عام 2005 يزيد عما هو مُستهدف في قانون الموازنة العامة بحوالي 206.8 مليون دينار وبنقطتين مئويتين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالمُقابل فقد ارتفع العجز المالي على الأساس النقدي (بعد المُساعدات الخارجية) بنسبة بلغت 170.5% (58.5% عام 2004) ليصل إلى حوالي 417 مليون دينار، كما ارتفعت نسبة ذلك العجز من الناتج المحلي بمقدار 2.7 نقطة مئوية لتصل إلى 4.6% عام 2005.

ويُذكر هنا أنه وخلال النصف الأول من عام 2006 حققت الموازنة العامة فائضاً بلغ 72.4 مليون دينار (على أساس الاستحقاق) مُقابل عجز بلغ 75.6 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2005.

الاقتصاد الأردني

المديونية الخارجية

للعام الثاني على التوالي يُسجل الدين العام الخارجي (حكومي ومكفول) تراجعاً في رصيده، حيث تراجع بنسبة قدرها 5.5% عام 2005 مُقارنةً مع 0.8% عام 2004، ليصل إلى حوالي 5.1 مليار دينار (7.1 مليار دولار أمريكي)، وتراجعت نسبة ذلك الرصيد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمقدار 10.2 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 56% في نهاية عام 2005. هذا ويُعزى تراجع رصيد المديونية الخارجية الأردنية في نهاية عام 2005 إلى انخفاض أسعار صرف العملات العالمية الرئيسة مُقابل الدولار الأمريكي وبالتالي مُقابل الدينار الأردني مُقارنةً مع نهاية عام 2004. ويُذكر أن رصيد المديونية الخارجية شهد في نهاية شهر حزيران من عام 2006 ارتفاعاً نسبته 2.4% عن رصيد نهاية عام 2005.

التجارة الخارجية

ارتفع حجم التجارة الخارجية بنسبة بلغت 22.7% عام 2005 مُقابل 36.7% عام 2004 ليصل حجم التجارة الخارجية مُستوى تاريخي وبحوالي 10.5 مليار دينار، ويُعزى ذلك الارتفاع في حجم التجارة الخارجية خلال عام 2005 إلى زيادة كل من الصادرات الكلية والمُستوردات بنسب بلغت حوالي 10.8% و28.3% على التوالي. وفي ضوء التطورات التي شهدتها تجارة الأردن الخارجية خلال عام 2005، فقد ارتفع مؤشر انفتاح الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي (التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية) بمقدار 10.5 نقطة مئوية خلال عام 2005 ليصل إلى 116.3%، ومن الجدير بالذكر أن حجم التجارة الخارجية ارتفع بنسبة 12.9% وذلك خلال النصف الأول من عام 2006 مُقارنةً مع النصف الأول من عام 2005.

التضخُّم

شهد الاقتصاد الأردني خلال عام 2005 موجة غلاء عالية نتيجة زيادة أسعار المحروقات وبعض السلع والخدمات الأخرى، ورغم ذلك تُشير البيانات والتقارير الرسمية إلى استقرار نسبي في المُستوى العام للأسعار، إذ بلغ مُعدل التضخُّم مُقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المُستهلك 3.5% مُقارنةً مع 3.4% عام 2004، وجاء هذا الارتفاع الطفيف في مُعدل التضخُّم نتيجة التطورات التي شهدتها المجموعات الرئيسة المكونة للرقم القياسي لأسعار المُستهلك، حيث ارتفعت أسعار كل من مجموعة المواد الغذائية بنسبة بلغت نحو 5.1%، وأسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى بما نسبته 2.8%، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مجموعة المساكن بنسبة 2.1%، وتراجع أسعار مجموعة الملابس والأحذية بما نسبته 0.4%. ويُذكر هنا أن متوسط الأرقام القياسية لأسعار المُستهلك ارتفع للستة أشهر الأولى من عام 2006 بنسبة 6.2% عن متوسط الأرقام القياسية لنفس الفترة من عام 2005.

التطوُّرات المصرفية

تمكن القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2005 من مواصلة نموه الإيجابي ليُحقق عاماً قياسياً جديداً من الأداء المالي غير المسبوق ليؤكد من جديد قيادته لمسيرة التطور والازدهار التي يشهدها الاقتصاد الوطني، حيث أظهر العديد من نقاط القوة وفرص النجاح على صعيد تعزيز الموارد المالية، وتحصين مناعته، وتحسين جودة خدماته ومُنتجاته، وتعزيز الاستثمار عبر استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، وتنفيذ تعليمات الجهات الرقابية، والالتزام بأفضل المُمارسات العالمية، وتبني معايير الإفصاح والشفافية. وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الأردني خلال عام 2005:

1. الموجودات

ففي اقتصاد تراوح نموه الاسمي السنوي، وفقاً للأرقام الرسمية، بين 6.1% و11.7% خلال الفترة 2001-2005 (بمتوسط نمو سنوي 8.5%)، حققت موجودات البنوك المرخصة العاملة في المملكة نمواً سنوياً تراوح بين 9.6% و18.3% (بمتوسط نمو سنوي 10.4%)، فارتفعت الموجودات المصرفية لتفوق الـ 21 مليار دينار أردني في نهاية عام 2005 أي ما يُعادل 234% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويُذكر أن موجودات البنوك المرخصة ارتفعت في نهاية حزيران من عام 2006 بنسبة قدرها 8.4% عن رصيد نهاية عام 2005 لتصل إلى 22.9 مليار دينار.

الأهمية النسبية للموجودات المصرفية في الاقتصاد

السنة	إجمالي الموجودات المصرفية		الموجودات/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
	الرصيد (مليون دينار)	نسبة النمو (%)	
2001	14153.6	9.6	222.4
2002	15119.3	6.8	222.5
2003	15701.5	3.9	217.2
2004	17821.1	13.5	220.5
2005	21086.5	18.3	234

2. الودائع

استطاع القطاع المصرفي الأردني حشد المُدخرات واجتذاب المزيد من الودائع على أختلاف أنواعها وآجالها، مما يؤكد ثقة الناس وجمهور المُتعاملين بالقطاع المصرفي، فقد ارتفع رصيد ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية عام 2005 إلى مُستوى قياسي بلغ 13.1 مليار دينار أردني، أي بزيادة نسبتها 13.4% عن نهاية عام 2004، وبذلك بلغ متوسط نسبة الزيادة التي سجلها رصيد الودائع المصرفية خلال السنوات الخمس الأخيرة حوالي 9.8% وهي تفوق متوسط نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ارتفاع أهمية الودائع المصرفية في الاقتصاد الوطني إلى 145.6% عام 2005 مُقابل 137% في عام 2001. علماً أن أرصدة الودائع ارتفعت لدى البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2006 لتصل إلى 13.8 مليار دينار مُحققةً بذلك نمواً قدره 5.1% عن رصيد نهاية عام 2005.

الأهمية النسبية للودائع المصرفية في الاقتصاد

السنة	إجمالي الودائع المصرفية		الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
	الرصيد (مليون دينار)	نسبة النمو (%)	
2001	8721.3	6.0	137
2002	9367.7	7.4	137.9
2003	9969.4	6.4	137.9
2004	11564.1	16.0	143.1
2005	13119.3	13.4	145.6

3. التسهيلات الائتمانية

حقق القطاع المصرفي الأردني نمواً غير مسبوق في حجم التسهيلات الائتمانية التي بلغ رصيدها في نهاية عام 2005 حوالي 7.7 مليار دينار أردني، وسجل أعلى مُعدلاته على الإطلاق وبنسبة نمو بلغت 25.1% عن رصيد نهاية عام 2004، ليبلغ متوسط النمو خلال الفترة 2001 - 2005 حوالي 11.6% وهو أعلى من متوسط نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ارتفاع أهمية تلك التسهيلات المُباشرة في الاقتصاد الوطني إلى 85.9% عام 2005 مُقابل 77.8% في عام 2001، ويعكس هذا النمو الكبير في التوظيف المصرفي استمرارية نمو هذا القطاع من جهة ومُساهمته الإيجابية والهامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المملكة من جهة أخرى. علماً أن أرصدة التسهيلات الائتمانية ارتفعت لدى البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية حزيران من عام 2006 لتصل إلى 9.3 مليار دينار مُحققةً بذلك زيادة قدرها 19.4% عن رصيد نهاية عام 2005.

الأهمية النسبية للائتمان المصرفي في الاقتصاد

السنة	إجمالي الائتمان المصرفي		الائتمان/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
	الرصيد (مليون دينار)	نسبة النمو (%)	
2001	4948.9	8.9	77.8
2002	5130.0	3.7	75.5
2003	5262.4	2.6	72.8
2004	6189.2	17.6	76.6
2005	7744.3	25.1	85.9

4. أسعار الفائدة

أمّا على صعيد تطورات أسعار الفائدة في السوق المصرفي المحلي، فقد تراجع المتوسط المُرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المرخصة ليصل إلى 1.6% في نهاية عام 2004، وهو أدنى مُستوى له منذ بداية تعويم أسعار الفائدة في عام 1990، وفي نهاية عام 2005 ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع المصرفية بـ 0.7 نقطة مئوية ليصل إلى 2.3%، وتراجع المتوسط المُرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية المُباشرة الممنوحة من البنوك المرخصة ليصل إلى 7.9% في نهاية عام 2004، وهو أدنى مُستوى له منذ بداية التعويم، وفي نهاية عام 2005 ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الائتمان المصرفي بـ 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 8.3%، وفي ضوء التطورات التي شهدتها المتوسطات المُرجحة لكل من أسعار الفائدة على الودائع المصرفية والائتمان المصرفي المُباشر، فإن هامش أسعار الفائدة المصرفية ارتفع إلى 7.2% في نهاية عام 2003 وهو أعلى مُستوى له منذ بداية التعويم، في حين انخفض هذا الهامش في العامين اللاحقين وبمقدار بلغ حوالي 0.9 نقطة مئوية عام 2004، و0.2 نقطة مئوية عام 2005 ليصل إلى 6.1%. وفي نهاية حزيران من عام 2006 تراجع هامش الفائدة المصرفية بمقدار 0.8 نقطة مئوية عن نهاية عام 2005 ليصل إلى 5.3%.

هيكل أسعار الفائدة المصرفية

السنة	أسعار الفائدة على الودائع المصرفية				أسعار الفائدة الائتمان المصرفي				هامش الفائدة
	جاري	توفير	لأجل	المرجح	جاري مدين	قروض وسلف	كمبيالات	المرجح	
2001	%1.06	%2.91	%5.19	**%4.2**	%10.42	%10.45	%11.88	**%10.6**	%6.4
2002	%0.91	%1.84	%3.97	**%3.1**	%9.35	%9.85	%10.95	**%9.8**	%6.7
2003	%0.50	%0.88	%2.75	**%1.9**	%9.43	%8.92	%10.24	**%9.1**	%7.2
2004	%0.38	%0.73	%2.49	**%1.6**	%8.79	%7.59	%8.98	**%7.9**	%6.3
2005	%0.47	%0.83	%3.52	**%2.3**	%9.26	%8.10	%7.92	**%8.3**	%6.1

أسهم الخزينة Treasury Stocks

تعريف أسهم الخزينة:

هي الأسهم التي تقوم الشركة المصدّرة بإعادة شرائها من السوق عن طريق البورصة "سوق الأوراق المالية"، وأسهم الخزينة لا تشارك في الأرباح الموزعة على المساهمين، كما لا يحق لها التصويت في اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية، ويمكن للشركة إعادة بيع هذه الأسهم مرة أخرى عن طريق البورصة، ومن الناحية المحاسبية فإنه يتم تخفيض حقوق الملكية بقيمة أسهم الخزينة التي تقوم الشركة بشرائها، ويؤدي قيام الشركة بشراء أسهمها من السوق المالي إلى تخفيض إجمالي عدد أسهم الشركة، وبالتالي عدد الأسهم المتاحة للتداول في السوق المالي.

الأسباب التي يتم من أجلها التعامل بأسهم الخزينة :

1. تحسين سعر سهم الشركة في السوق المالي، وذلك في حال كون سعر السهم في السوق أقل من القيمة العادلة له Under Priced، حيث تقوم الشركة بشراء الأسهم من السوق، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السهم وبالتالي ارتفاع سعره.
2. رغبة إدارة الشركة بتحسين معدل العائد على رأس المال ومعدل العائد على حقوق المساهمين، حيث أن شراء أسهم الخزينة يؤدي إلى تخفيض حجم رأس المال وكذلك تخفيض حقوق المُساهمين الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى رفع مُعدلات العائد.
3. في بعض الأسواق يتم شراء أسهم الخزينة لدرء خطر تملك جهة غير مرغوب بها حصصا مؤثرة في الشركة.
4. كما يمكن استخدام أسهم الخزينة لإجراء عمليات الدمج أو التملك والاستحواذ.
5. استخدامها كجزء من نظام تحفيز الموظفين، وذلك إمّا ببيعها لهم بأسعار تفضيلية أو منحهم إياها مجاناً.

إن التعامل مع أسهم الخزينة قضية حساسة جدا، وقد تكون بيئة خصبة لتضارب المصالح وبالتالي يتوجب أن تدار بطريقة يراعى فيها ما يلي:

1. عدالة التعامل.
2. مصلحة الشركة على المدى الطويل.
3. مصلحة المساهمين.
4. المساهمة في توسيع قاعدة المساهمين.
5. الالتزام بالقوانين والقرارات المنظمة.
6. الشفافية.

وبالتالي يجب على الشركات التي تستخدم حقها في شراء أسهمها أن تستخدم أعلى درجات الحرص والدقة والتأكد من أن القائمين على هذه التداولات على دراية كافية من وراء تداول أسهم الخزينة والغاية المراد تحقيقها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ومن الجدير ذكره هنا أن هيئة الأوراق المالية في الأردن أصدرت خلال الربع الأول من عام 2006 تعليمات جديدة تنظم شراء الشركات المساهمة العامة للأسهم الصادرة عنها (أسهم الخزينة)، وقد بدء العمل بهذه التعليمات اعتباراً من 2006/3/8، وراعت هذه التعليمات تحقيق المصلحة العامة لسوق رأس المال ومصالح الشركات المساهمة العامة ومساهميها، وقد جاء إصدار هذه التعليمات في إطار مراجعة الهيئة المستمر للأنظمة والتعليمات التي تحكم أعمال سوق رأس المال وبهدف تطوير وتحديث هذه الأنظمة والتعليمات بما يعزز المناخ الاستثماري العام في المملكة.

ونصت التعليمات الصادرة بالاستناد إلى قانون هيئة الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002 أنه يشترط أن لا يتجاوز عدد الأسهم المراد شراؤها عن 5% من عدد الأسهم المكتتب بها للشركة إلا أنه يجوز وبموافقة الهيئة أن تبلغ هذه النسبة ما لا يتجاوز 10%، ونصت التعليمات أيضاً أن لا يزيد المبلغ المخصص لشراء الشركة لأسهمها عن مجموع الأرباح المدورة والاحتياطات الاختيارية للشركة وأن لا يتجاوز حجم الطلب اليومي في جلسة التداول الواحدة ما نسبته 2% من عدد الأسهم المكتتب بها للشركة.

ووفقاً لتلك التعليمات فإنه لا يجوز أن تتجاوز مدة تنفيذ الشراء 30 يوم تداول من تاريخ بدء أول عملية شراء ويمنع شراء أسهم الخزينة عن طريق الصفقات ولا تتمتع أسهم الخزينة بأي حقوق في الأرباح التي توزعها الشركة على المساهمين وتستثنى من المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للشركة، ويجب أن لا تقل فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة عن ستة أشهر من تاريخ أول عملية شراء وأن لا تزيد عن ثمانية عشر شهراً من ذلك التاريخ، كما أنه لا يحق للشركة إصدار أية أوراق مالية جديدة خلال فترة احتفاظها بأسهم الخزينة.

ونصت هذه التعليمات على ضرورة قيام البنوك بأخذ موافقة البنك المركزي الأردني قبل شرائها للأسهم الصادرة عنها، أمّا بخصوص شركات التأمين فقد ألزمتها بأخذ الموافقة المُسبقة من هيئة التأمين، في حين نصت التعليمات على ضرورة حصول شركات الخدمات المالية (عدا البنوك) على الموافقة المُسبقة من هيئة الأوراق المالية قبل شرائها لأسهمها.

كما حظرت هذه التعليمات على الأشخاص المطلعين في الشركة وأقربائهم التعامل بأسهم الخزينة ويسري ذلك الحظر أيضاً على الشركات التابعة والحليفة.

آفاق الاقتصاد العالمي World Economic Outlook

توقع صندوق النقد الدولي، في تقريره نصف السنوي "آفاق الاقتصاد العالمي" الذي صدر في 19 نيسان/أبريل الماضي، أن يكون عام 2006 هو العام الرابع على التوالي الذي يُحقق فيه الاقتصاد العالمي نمواً يفوق 4%، مُرجعاً ذلك النمو إلى المكاسب الكبيرة في الاقتصادات الآسيوية والنمو السريع في دول مثل الصين والهند، إلاّ أن التقرير حذر من مخاطر تصحيحية مُفاجئة قد تخفض من هذا النمو، ومن أهم هذه المخاطر: استمرار الارتفاع الكبير في أسعار النفط، والعجز التجاري الأمريكي، وتدهور أوضاع الأسواق المالية نتيجة انهيار مُحتمل لأسعار العقارات في بعض مناطق العالم، بالإضافة إلى إمكانية انتقال مرض أنفلونزا الطيور بين البشر.

وقد ركز الصندوق في تقريره على موضوع أسعار النفط، والفوائض المالية التي حققتها الدول المُصدرة للنفط ودورها المُحتمل في زيادة اختلال ميزان المدفوعات العالمي بشكلٍ عام وتدهور عجز ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية بشكلٍ خاص. وأشاد التقرير بالنمو الذي حققته دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء Sub-Saharan Africa، حيث حققت مُعدل نمو هو الأفضل منذ 30 عاماً وبحوالي 5.5% خلال عام 2005.

النمو الاقتصادي العالمي

رغم ارتفاع أسعار النفط والكوارث الطبيعية، فقد جاء النمو الاقتصادي قوياً على مُستوى العالم، وفاق التوقعات، إذ أدى النمو القوي الذي شهده الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من عام 2005، وبشكلٍ خاص في الدول الناشئة والصين، إلى تحقيق نمو اقتصادي عالمي نسبته 4.8%، وهو أكثر من توقعات شهر سبتمبر/أيلول الماضي بـ 0.5 نقطة مئوية، وفي نفس الوقت، جاءت المؤشرات الاقتصادية الأخرى إيجابية وعلى أكثر من صعيد، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي العالمي، وتضاعفت التجارة العالمية، وتحسنت ثقة المُستهلكين وظروف أسواق العمل، وكذلك ثقة الشركات.

ويتوقع الصندوق، بعد تعديلات أجراها على توقعاته في شهر سبتمبر/ أيلول 2005، حدوث توسع وازدهار نسبته 4.9% في الاقتصاد العالمي خلال عام 2006، و4.7% خلال عام 2007، وهي أكثر بـ 0.6 نقطة مئوية و0.3 نقطة مئوية على التوالي عن توقعاته السابقة، ورغم هذا النمو القوي إلاّ أن التقرير حذر من بعض المخاطر التي تلوح في أفق الاقتصاد العالمي وتتمثل في الارتفاعات الجديدة في أسعار الطاقة، وتفاقم خلل ميزان المدفوعات العالمي، وارتفاع مُعدلات الفائدة، وزيادة ديون الأفراد، واحتمال تحول مرض أنفلونزا الطيور إلى وباء عالمي.

وجاء في التقرير أنه في حالة تفشي فيروس أنفلونزا الطيور بشكل وبائي ينتقل بين البشر فمن المُحتمل أن يوجه ضربة قاسية للاقتصاد العالمي "ولفترة قصيرة " نتيجة مشاكل الحالات المرضية وتعطل العمل والتجارة وأنظمة السداد، وربما يؤدي إلى زيادة في الطلب على الأموال السائلة، لذلك أوصى الصندوق في تقريره دول العالم وضع الخطط اللازمة لمواجهة هذا الخطر منوهاً إلى ضرورة قيام البنوك المركزية العالمية بتكوين مخزون مُلائم من النقد.

ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي بِشأن مُعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي على مُستوى المناطق والدول العالمية، فقد كانت على النحو التالي:

1. تباطأ النمو الاقتصادي في مجموعة الدول المُتقدمة، إذ تراجع النمو المُتحقق في عام 2005 بمقدار 0.6 نقطة مئوية عن عام 2004 ليصل إلى 2.7% ويُتوقع أن يرتفع في عام 2006 ثم يعاود الانخفاض في العام القادم.

هذا ورغم ضعف النمو الاقتصادي في الدول الصناعية خلال الربع الرابع من عام 2005، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم الآثار غير المُباشرة لإعصار كاترينا، بقيت الأقوى بين الاقتصاديات الكبرى ويُتوقع لها أن تبقى قاطرة النمو الاقتصادي العالمي، إذ يُتوقع أن يكون نمو الاقتصاد الأمريكي مُعتدل خلال عام 2006 وعند مُستوى 3.4% ليبقى الأعلى بين الدول الصناعية السبع G-7. ويُذكر أن الاقتصاد الأمريكي شهد في الربع الرابع من عام 2005 أدنى مُعدل نمو منذ عام 2003 وذلك نتيجة ضعف الاستهلاك الخاص.

كما استمر الازدهار الاقتصادي في اليابان للعام الثالث على التوالي، حيث ارتفع النمو الاقتصادي الياباني إلى 2.7% في عام 2005 مُقابل 2.3% عام 2004 ومن المُتوقع أن يرتفع قليلاً خلال عام 2006 وبمقدار 0.1 نقطة مئوية، وفي بريطانيا تباطأ النمو الاقتصادي إلى 1.8% نتيجة تباطؤ الاستهلاك الناتج عن تراجع سوق العقارات وارتفاع أسعار الوقود، ويُتوقع أن يرتفع هذا النمو

الاقتصادي إلى 2.5% و2.7% في العامين 2006 و2007 تباعاً، أمّا منطقة اليورو، فإنه يُتوقع نمو الاقتصاد في المنطقة بنسبة 2% هذا العام وبنسبة 1.9% عام 2007 وذلك في ظل استمرار ضعف الطلب المحلي وتعرض الاقتصاد لخطر الصدمات الخارجية (سعر صرف اليورو وأسعار النفط)، وكان صندوق النقد الدولي رفع من توقعاته لنمو ناتج تلك المنطقة لعام 2006 بمقدار 0.2 نقطة مئوية وخفضها للعام 2007 بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن تقديراته في سبتمبر/أيلول الماضي.

2. استمر النمو الاقتصادي قوياً في الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية نتيجة انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل كبير في الصين والهند، حيث شهد النشاط في تلك الاقتصاديات نمواً بلغت نسبته 7.2% عام 2005، وقد أجرى صندوق النقد الدولي تعديلات على توقعاته في شهر سبتمبر/ أيلول 2005 بخصوص النمو المُتوقع في تلك الاقتصاديات، حيث رفع نمو ناتجها المحلي المُتوقع بمقدار 0.8 نقطة مئوية لعام 2006 و 0.7 نقطة مئوية لعام 2007، حيث توقع الصندوق أن تبلغ نسب النمو الاقتصادي في السنتين المذكورتين على الترتيب نحو 6.9% و 6.6%.

ويبقي النمو في دول آسيا الناشئة مُتواصلاً وقوياً، مع انتعاش اقتصاديات كل من الصين والهند، حيث سجلت مجموعة تلك الدول نمواً قوياً نسبته 8.6% عام 2005 ويُتوقع المُحافظة على هذا النمو مرتفعاً خلال العام الحالي والعام المُقبل، فقد سجل الناتج المحلي الصيني نمواً مُدهشاً مدفوعاً بطلب محلي كبير، حيث بلغ مُعدل نمو الاقتصاد الصيني 9.9% عام 2005 ويُتوقع أن يستمر بنفس الوتيرة خلال عام 2006 وبمُعدل نمو (9.5%) ومُعدل (9%) خلال عام 2007، أمّا الهند فقد عززت من نموها الاقتصادي الذي بلغ 8.3% مُقابل 8.1% عام 2004، ويُتوقع لاقتصادها أن يُحقق مُعدلات نمو عالية في العامين 2006 و2007، وإن كانت أقل من المُسجلة خلال عام 2005.

وفي منطقة الشرق الأوسط، فقد توسع النشاط الاقتصادي في تلك المنطقة نتيجة المكاسب النفطية التي حققتها الدول المُصدرة والمُنتجة للنفط بالإضافة إلى السياسات المالية الحصيفة لدول المنطقة، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي في تلك المنطقة 5.9% مُقابل 5.4% عام 2004.

مُعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي (%)

المجموعة	2004	2005	2006	2007
العالم	5.3	4.8	4.9	4.7
الاقتصاديات المتقدمة	3.3	2.7	3.0	2.8
الولايات المتحدة الأمريكية	4.2	3.5	3.4	3.3
منطقة اليورو، منها:	2.1	1.3	2.0	1.9
ألمانيا	1.6	0.9	1.3	1.0
فرنسا	2.1	1.4	2.0	2.1
إيطاليا	0.9	0.1	1.2	1.4
إسبانيا	3.1	3.4	3.3	3.2
اليابان	2.3	2.7	2.8	2.1
بريطانيا	3.1	1.8	2.5	2.7
دول متقدمة أخرى	4.6	3.7	4.1	3.7
الاقتصاديات النامية	7.6	7.2	6.9	6.6
أفريقيا	5.5	5.2	5.7	5.5
الكومنولث، منها:	8.4	6.5	6.0	6.1
روسيا	7.2	6.4	6.0	5.8
آسيا النامية، منها:	8.8	8.6	8.2	8.0
الصين	10.1	9.9	9.5	9.0
الهند	8.1	8.3	7.3	7.0
الشرق الأوسط	5.4	5.9	5.7	5.4

النمو الاقتصادي العربي

أمّا فيما يتعلق بأداء الاقتصاديات العربية خلال عام 2005، فيُمكن تلخيص ما أظهره تقرير صندوق النقد الدولي بالآتي:

1. استمرار تحقيق كافة الدول العربية لمُعدلات نمو اقتصادية موجبة، إلاّ أن مُستوى النمو أتى مُتبايناً بين هذه الدول، وكان أعلى مُعدل نمو اقتصادي من نصيب دولة الكويت التي تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي نسبته 8.5%، بينما سجلت لبنان أدنى نسبة نمو اقتصادي وبنحو 1% فقط. ويُذكر أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت في عشر دول عربية، وانخفضت في ثماني دول.
2. ارتفع مُعدل التضخُّم في عشر دول عربية، وانخفض في ستة، وبقي ثابتاً في دولة واحدة، بينما تحول من سالب إلى موجب في دولة واحدة، وسجلت موريتانيا أعلى مُعدل تضخُّم موجب بينما سجلت لبنان أدنى مُعدل تضخُّم موجب.
3. تحسن وضع الحساب الجاري في الكثير من الدول العربية وخصوصاً الخليجية منها، حيث تمكنت دول الخليج العربي من زيادة فائض الحساب الجاري لديها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد حققت دولة قطر أعلى فائض (كنسبة من الناتج المحلي) بين الدول العربية في حين سجلت المغرب أدنى نسبة فائض، وكانت سبع دول عربية قد سجلت عجزاً في حسابها الجاري (تراوح ما بين 1.3% و35.5%)، بينما سجلت أحد عشر دولة عربية فائضاً في حسابها الجاري (تراوح ما بين 0.9% و45.6%).

مؤشرات الاداء الاقتصادي في الدول العربية

الدولة	مُعدل النمو الاقتصادي الحقيقي				مُعدل التضخم*				الحساب الجاري (نسبة للناتج المحلي)			
	2004	2005	2006	2007	2004	2005	2006	2007	2004	2005	2006	2007
الأردن	7.7	7.2	5.0	5.0	3.4	3.5	6.9	5.8	-0.2	-17.8	-16.0	-14.4
مصر	4.1	5.0	5.2	5.2	10.3	11.4	4.4	4.5	4.3	2.8	1.3	-0.4
سورية	2.5	3.5	3.6	3.6	4.6	7.2	7.2	5.0	-2.0	-5.5	-7.3	-8.6
لبنان	6.0	1.0	3.0	3.4	3.0	0.3	2.5	2.0	-18.2	-12.7	-12.9	-12.1
اليمن	2.6	3.8	3.9	3.0	12.5	11.8	15.5	12.0	1.9	2.6	-5.2	-9.6
السودان	5.2	8.0	13.0	10.3	8.4	8.5	7.5	5.0	-6.3	-10.7	-6.9	-5.4
الجزائر	5.2	5.3	4.9	5.0	3.6	1.6	5.0	5.5	13.1	21.3	18.9	16.5
المغرب	4.2	1.8	5.4	4.4	1.5	1.0	2.0	2.0	2.2	0.9	-0.8	-0.9
جيبوتي	3.0	3.2	4.2	5.0	3.1	3.1	2.2	2.0	-0.8	-4.2	-3.6	-5.4
تونس	6.0	4.2	5.8	6.0	3.6	2.0	3.0	2.0	-2.0	-1.3	-1.4	-1.1
موريتانيا	6.2	5.5	18.4	13.6	10.4	12.1	6.5	4.7	-36.8	-35.5	3.3	2.3
ليبيا	4.6	3.5	5.0	4.6	-2.2	2.5	3.0	3.5	24.2	40.2	43.3	44.6
السعودية	5.2	6.5	6.3	6.4	0.3	0.4	1.0	1.0	20.5	28.3	28.3	23.9
الكويت	6.2	8.5	6.2	4.7	1.3	3.9	3.5	3.0	31.1	43.3	49.9	48.7
البحرين	5.4	6.9	7.1	6.3	2.3	2.6	2.0	2.1	4.0	5.8	7.3	5.3
عُمان	4.5	3.8	6.2	6.0	0.8	1.9	1.1	1.2	1.7	7.0	8.5	9.4
الإمارات	7.8	8.0	6.5	5.2	4.6	6.0	5.5	5.0	11.8	22.0	27.0	26.1
قطر	9.3	5.5	7.1	5.3	6.8	3.0	2.7	2.5	37.9	45.6	51.7	51.8

* التغير النسبي في أسعار المستهلكين

بانوراما النافذة

فوز بنك الإسكان للتجارة والتمويل بجائزة النجمة الدولية / الفئة البلاتينية

فاز بنك الإسكان للتجارة والتمويل بجائزة النجمة الدولية / الفئة البلاتينية، التي تمنح للبنوك والشركات المرشحة لنيل الجائزة من جميع دول العالم، وذلك في الإجتماع الدولي الذي عقدته مؤسسة المبادرات الإدارية (Business Initiative Directions) في باريس. فرنسا.

وقد تسلم جائزة بنك الإسكان للتجارة والتمويل السيد أحمد عبد الفتاح الرئيس التنفيذي للبنك من السيد Jose Prieto رئيس مؤسسة المبادرات الإدارية (BID) في الحفل السنوي الذي أقامته المؤسسة مؤخراً في قاعة Palais de Congres في باريس.

وقد تم اختيار بنك الإسكان للتجارة والتمويل للفوز بجائزة النجمة الدولية / الفئة البلاتينية وفق قواعد ومعايير اعتمدتها لجنة أمناء الجائزة، وهي: "التميّز في إتباع معايير الجودة الشاملة QC100 ، تلبية احتياجات العملاء وتوقعاتهم، الإدارة الفعّالة للموارد البشرية، تشجيع المشاركة والعمل كفريق في اتخاذ القرارات، توعية الموظفين للتركيز على النشاطات الأكثر ربحية لتحقيق أفضل النتائج".

وتعتبر مؤسسة المبادرات الإدارية (BID) مؤسسةً عالميةً معروفة في تحليل برامج الجودة وتحليل سمعة الشركات في العالم، وهي متواجدة في 166 دولة في العالم، وتقوم بتقديم جائزة الجودة الدولية سنوياً بهدف تقدير التزام الشركات بمعايير الجودة الدولية.

(مصرفي) أول بنك استثماري إسلامي خاص بالسيدات

حصل بيت أبو ظبي للاستثمار على ترخيص من مؤسسة نقد البحرين لتأسيس أول بنك استثماري إسلامي خاص بالسيدات، برأسمال مصرح به مليار دولار أمريكي ورأس المال المدفوع 500 مليون دولار أمريكي، وسيحمل البنك الجديد اسم " مصرفي "، ويهدف إلى تقديم خدماته إلى السيدات من ذوات الملاءة المالية.

وسيدير هذا المصرف مجموعة من السيدات ذوات الكفاءة العالية في العمل المصرفي الاستثماري، ويأتي تأسيس المصرف انطلاقاً من رغبة المؤسسين في تلبية الاحتياجات المصرفية والاستثمارية لشريحة السيدات اللواتي يُفضلن الخصوصية في التعامل ويرغبن بالتعامل مع مصرف خاص بهن يقوم على إدارته كادر مؤهل من السيدات ليتماشى مع العادات والتقاليد العربية والإسلامية.

ويُذكر هنا أن بعض الدراسات تُشير إلى أن حجم الثروات التي تمتلكها السيدات بالمنطقة يتعدى 38 مليار دولار أمريكي.

الهند تتحول لعاشر قوة تجارية بحلول 2020

أظهرت دراسة حديثة أعدتها وحدة الاستخبارات الاقتصادية Economic Intelligence Unit أنه من المُتوقع أن تحتل الهند المرتبة العاشرة من حيث التبادل التجاري وذلك بحلول عام 2020 علماً بأنها تحتل حالياً المرتبة رقم 24 على المُستوى العالمي، كما أظهرت الدراسة أنه من المُتوقع أن تتفوق كل من الهند والصين على دول العالم الأخرى " باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية"، فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي الإجمالي ومُستويات الأجور والإنفاق على الاستهلاك، ومن الجدير بالذكر هنا أن الإنتاج الصناعي الهندي ارتفع بمُعدل سنوي بلغ 10% خلال شهر أيار من عام 2006 في حين كانت التقديرات تُشير إلى نمو لا يتجاوز 8%.

(داو جونز - دبي) مؤشر جديد لقياس أداء بورصة دبي

حرصاً من سوق دبي على جذب المزيد من الاستثمارات الدولية وتعزيزاً لشفافية السوق المالي، فقد تم التوصل إلى اتفاق بين إدارة سوق دبي المالي ومؤسسة داو جونز العالمية لإطلاق " مؤشر داو جونز سوق دبي المالي " وذلك قبل نهاية العام الحالي، وقد اعتبر مدير عام سوق دبي المالي إن هذه الخطوة ستعكس حركة التقدم الاقتصادي العام في البلاد، وأنها خطوة رائدة ستسهم في تسهيل دخول المُستثمرين في العالم إلى سوق والأوراق المالية المدرجة، بالإضافة إلى منح الشركات المُدرجة في السوق فرصة لتعزيز وجودها على المُستوى العالمي، وقد تم تصميم هذا المؤشر ليكون كمرجع يشمل جميع المُنتجات الاستثمارية، ومن ضمنها: الصناديق المشتركة، وصناديق البورصات المتداولة وغيرها، وسيخضع المؤشر لمُراجعة كل ثلاثة أشهر، كما سيتضمن المؤشر الجديد الأسهم الرائدة في بورصة دبي من حيث القيمة السوقية والمبيعات والعائدات والدخل الصافي.

بانوراما النافذة

بورصة عَمان: تعديل التوزيع القطاعي للأسهم المُدرجة واستحداث رقم قياسي جديد

أجرت بورصة عمان توزيعا قطاعياً جديداً للشركات المُدرجة يتماشي مع المعايير العالمية في هذا المجال ويُعطي صورة أوضح عن الشركات المُدرجة تُساعد المُستثمرين في اتخاذ قرارهم الاستثماري، وطورت البورصة رقماً قياسياً جديداً مبنياً على الأسهم الحرة (المُتاحة للتداول) بحيث يعطي تمثيلا أفضل لتحركات أسعار الأسهم في السوق ويخفف من حدة تأثير الشركات ذات القيمة السوقية العالية بحيث يخفض ثقلها وتأثيرها على الرقم القياسي.

وبموجب التوزيع القطاعي الجديد فقد تم تقسيم الشركات المُدرجة إلى ثلاثة قطاعات رئيسية وهي القطاع المالي ويضم البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية والعقارات وشركات الاستثمار، وقطاع الخدمات ويضم الشركات التي تعمل في مجال الخدمات الصحية والتعليم والطاقة والنقل والسياحة والاتصالات، وقطاع الصناعة والذي يضم الشركات التي تعمل في الصناعات الاستخراجية والتعدين والإنشائية والغذائية والمشروبات والدخان والملابس والجلود والخزف والكهربائية، وقد تم تقسيم القطاعات الرئيسية الثلاثة إلى 23 قطاعاً فرعياً، بحيث تم تصنيف الشركات التي لها نفس النشاط التشغيلي في نفس المجموعة.

ومن جهة أخرى فقد قامت بورصة عمان بتطوير رقم قياسي جديد مبنى على الأسهم الحرة (المتاحة للتداول)، حيث تم احتساب هذا الرقم من خلال الترجيح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول Free Float في الشركات وليس بعدد الأسهم الكلي المدرج لكل شركة، وهذا الأسلوب معتمد من قبل عدد كبير من المؤسسات الدولية التي تقوم باحتساب الأرقام القياسية للأسواق المالية.

عدد حالات الإفلاس في ألمانيا ينخفض بنسبة 25%

أشارت الإحصاءات الرسمية الألمانية إلى انخفاض عدد حالات الإفلاس في ألمانيا خلال شهر نيسان 2006 بنسبة قدرها 24% بالمقارنة مع نفس الشهر من العام 2005، إذ بلغت عدد حالات الإفلاس خلال شهر نيسان من العام الحالي ما مجموعه 2596 شركة، وأشار مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني إلى تراجع إجمالي عدد الشركات التي أشهرت إفلاسها خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2006 إلى 11006 شركة، أي بانخفاض نسبته 13% عن الفترة نفسها من عام 2005، كما ارتفع عدد الأفراد الذين أعلنوا إفلاسهم إلى 6607 أشخاص خلال نيسان الماضي بزيادة نسبتها 19% عن الفترة نفسها من عام 2005.

عدد أثرياء العالم (8.7) مليون شخص، وثرواتهم (33.3) تريليون دولار

أظهر التقرير السنوي العاشر لشركة ميريل لينش أن عدد الأغنياء في العالم ارتفع في عام 2005 إلى حوالي 8.7 ملايين شخص يملكون ثروات بلغت 33.3 تريليون دولار أمريكي، وجاء في التقرير أن بعض المناطق في العالم كانت أوفر حظاً من حيث ازدياد عدد الأثرياء فيها، ومن بين هذه المناطق، الشرق الأوسط الذي يمتلك ثلثي الاحتياطيات النفطية العالمية، فقد نما عدد الأغنياء في هذه المنطقة بنسبة 20% مُقارنة مع ما كان عليه عام 2004 ، أمّا بخصوص نسب النمو في عدد الأغنياء في دول العالم المُختلفة فقد كانت على النحو التالي: كوريا الجنوبية 21.3%، الهند 19.3%، وفي روسيا 17.4%، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التقرير يتحدث عن الأغنياء الذين تزيد ثروة الواحد منهم عن مليون دولار باستثناء مُمتلكاتهم من عقارات السكن والمواد والسلع المعمرة، هذا ومن المُتوقع أن يصل إجمالي ثروات هؤلاء الأغنياء إلى 44.6 تريليون دولار بحلول عام 2010 بنسبة نمو تصل إلى 6 % سنوياً.

اليابان تعدل بالرفع توقعات النمو الاقتصادي

أعلنت رئاسة الوزراء في اليابان أنها تتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمُعدل حقيقي يبلغ حوالي 2.1% في السنة المالية التي تنتهي في آذار 2007 وبزيادة 0.2 نقطة مئوية عن التقديرات السابقة، ويُذكر أن الاقتصاد الياباني شهد انتعاشا قوياً بفضل تحسن الإنفاق الرأسمالي والاستهلاك الشخصي ويتجه لتحقيق أطول فترة نمو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

برنامج عمل حكومي للتشغيل ومكافحة الفقر

تركزت الجهود الحكومية في مجال التشغيل ومكافحة الفقر على تحسين البنية التحتية الجاذبة للاستثمار وتطوير إمكانيات المنظمات الأهلية من خلال برنامجي حزمة الأمان الاجتماعي وتعزيز الإنتاجية، بالإضافة إلى تقديم المعونة المالية المُتكررة للأسر المُحتاجة من خلال صندوق المعونة الوطنية، وتوفير برامج التدريب المهني، وقد أنفقت الحكومة خلال السنوات السبع الماضية ما مجموعه 720.2 مليون دينار على خمسة برامج رئيسة موجهة للتشغيل ومُكافحة الفقر.

وفي ضوء بقاء نسب الفقر تراوح مكانها منذ عدة سنوات، كان لا بد للحكومة من مراجعة الجهود الحكومية بهدف تقييمها، وقد توجت هذه الجهود بإقرار مجلس الوزراء الأردني برنامج عمل لتشغيل ومكافحة الفقر، وقد جاء برنامج العمل هذا ترجمة لتصور جديد تجاه برامج وآليات الدعم والمعونة يرتكز على المفاهيم والأسس التالية:

1. إيصال الدعم الحكومي للفئات والغايات المُستهدفة مُباشرةً بدلاً من تقديم الدعم للجهات المزودة للخدمات أو دعم سلع مُحددة، بالإضافة إلى وضع معايير دقيقة لصرف المبالغ بحيث تُشكل هذه المعايير أنظمة حوافز تُساهم في تعزيز ثقافة العمل والإقبال على التعليم والتدريب المهني وتحقيق أهداف تنموية أخرى.
2. إعادة تخصيص الموارد الحكومية وتركيزها على استهداف الفقر والبطالة بشكل مُباشر وفعال.

ويهدف هذا البرنامج إلى توفير مظلة للحماية الاجتماعية للفقراء غير القادرين على العمل، ورفع نسبة ومُستوى مُشاركة الأردنيين في سوق العمل من خلال حزمة من الإجراءات القصيرة والمتوسطة المدى تم تصميمها لمُعالجة اختلالات وأعراض لا يُمكن تصحيحها فقط عن طريق رفع قُدرات الاقتصاد على توليد مُعدلات نمو عالية. وتشمل هذه الاختلالات التفاوت في توزيع مُكتسبات التنمية بين المناطق الجغرافية وتدني الإقبال على العمل اليدوي والحرفي وضعف المواءمة بين مُخرجات نظام التعليم الأكاديمي والمهني ومُتطلبات أسواق العمل.

المرتكزات الرئيسية للبرنامج

1. في مجال برامج وآليات المعونة

- إنشاء هيئة للتكافل الاجتماعي: تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وانسجاماً مع برنامج الحكومة لتدعيم أوجه التكافل الاجتماعي وتحفيز هيئات المُجتمع المدني والمحلي والقطاع الخاص للمُساهمة في هذا الجهد، ولتنامي الحاجة إلى تنسيق جهود العون الوطني بما يكفل الاستغلال الأمثل للموارد، وعدم الازدواجية في تقديم المعونات، فقد تقرر تشكيل هيئة تنسيقية للتكافل الاجتماعي يديرها مجلس أمناء برئاسة رئيس الوزراء.

- إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية بهدف رفع أداء الصندوق في إيصال المعونات لكافة الفئات والأسر المُستحقة وبكفاءة عالية تخفض الأعباء عن كاهل المُنتفعين وتضمن دقة المُتابعة وتحديث المعلومات وحيادية الإجراءات.

2. في مجال التعليم

- تحويل الدعم الموجه لتمويل موازنات الجامعات الرسمية لتوفير منح وقروض للطلبة غير المقتدرين من خلال توسيع وتطوير نطاق عمل صندوق دعم الطلبة ودعم كل من نشاطات البحث العلمي والكلف الرأسمالية للجامعات حديثة التأسيس.

- شمول الدعم الحكومي للمعاهد والكليات المهنية المُعتمدة وذلك لتشجيع توسعة وتطوير قطاع التدريب المهني.

- قيام لجنة مُختصة بتحديد التخصصات العلمية والمهنية المطلوبة لتلبية احتياجات سوق العمل في المُستقبل المنظور.

- وضع برنامج عمل لرفع سوية التعليم المهني الأساسي ونوعية المهارات المُكتسبة لتُصبح اكثر مواءمة مع احتياجات سوق العمل اعتباراً من العام الدراسي 2007/2006.

برنامج عمل حكومي للتشغيل ومكافحة الفقر

3. في مجال التدريب والتشغيل

- إعادة هيكلة مؤسسة التدريب المهني بهدف تنويع أشكال التدريب ورفع سويته.
- إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة من خلال رفع تكلفة استخدام العامل الوافد.
- إعادة تخصيص الموارد المُتاحة لبرامج الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تقتصر على تمويل المشاريع الإنتاجية المُدرة للدخل وعلى تطوير البُنية التحتية في المناطق الفقيرة.
- زيادة الموارد المُتاحة لصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسات الإقراض الصغيرة وذلك بعد تقييم أداء هذه المؤسسات وإعادة هيكلة صندوق التنمية والتشغيل.

4. في مجال الإسكان والأراضي

- وضع مُخططات لتحديد وتنظيم استعمالات الأراضي لكافة المناطق العمرانية والريفية في المملكة وفق منظور تنموي مُتكامل.
- توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المكرمة الملكية لمشروع الملك عبد الله الثاني للإسكان، مع مراعاة توفر مقومات النمو الاقتصادي والاجتماعي للتجمعات السكانية المُخطط لإنشائها أو تطويرها، ووضع معايير واضحة وشفافة لاختيار المُستفيدين، وستقوم الحكومة بتنفيذ 2000 وحدة سكنية للعائلات الفقيرة من خلال المكرمة الملكية السامية، كما ستقوم بتنفيذ 2200 وحدة سكنية سنوياً.
- التوسع في توفير الأراضي اللازمة لإسكان ذوي الدخل المُحدود وتوزيعها بأسعار رمزية كقطع أراضي مخدومة أو مساكن، وقد تم وضع خطة عمل لتوفير 5000 قسيمة أرض مخدومة سنويا ولمدة خمس سنوات، بما في ذلك 2000 قسيمة أرض من خلال مكرمة ملكية سامية.

5. في مجال الخدمات العامة

- تحسين نوعية الخدمات الحكومية في المناطق الفقيرة والتجمعات السكنية الصغيرة، مع التركيز على خدمات الصحة والتعليم.
- التوسع في برنامج تغذية أطفال المدارس ليشمل 220 ألف طالب في المدارس الحكومية، وبكلفة 10 ملايين دينار سنوياً.
- رفع كفاءة البلديات وقدراتها على إيصال خدمات بلدية متطورة للمواطنين، وتمكينها من مُمارسة دورها التنموي بمُكافحة الفقر والبطالة.

The Gazelle and the Lion

Every morning in Africa, a gazelle wakes up , It knows it must run faster than the fastest lion or it will be killed to be a lion's meal.

Also every morning a lion wakes up , It knows that it must outrun the slowest gazelle or it will starve to death.

It doesn't matter whether you choose to be a gazelle or a lion . It is enough to know that with the rising of the sun , you must run. and you must run faster than you did yesterday or you will die.

This is the race of life.

If the rate of change on the outside exceeds the rate of change on the inside , the end is near.

لذّة الحياة في الأحلام

حسابات التوفير

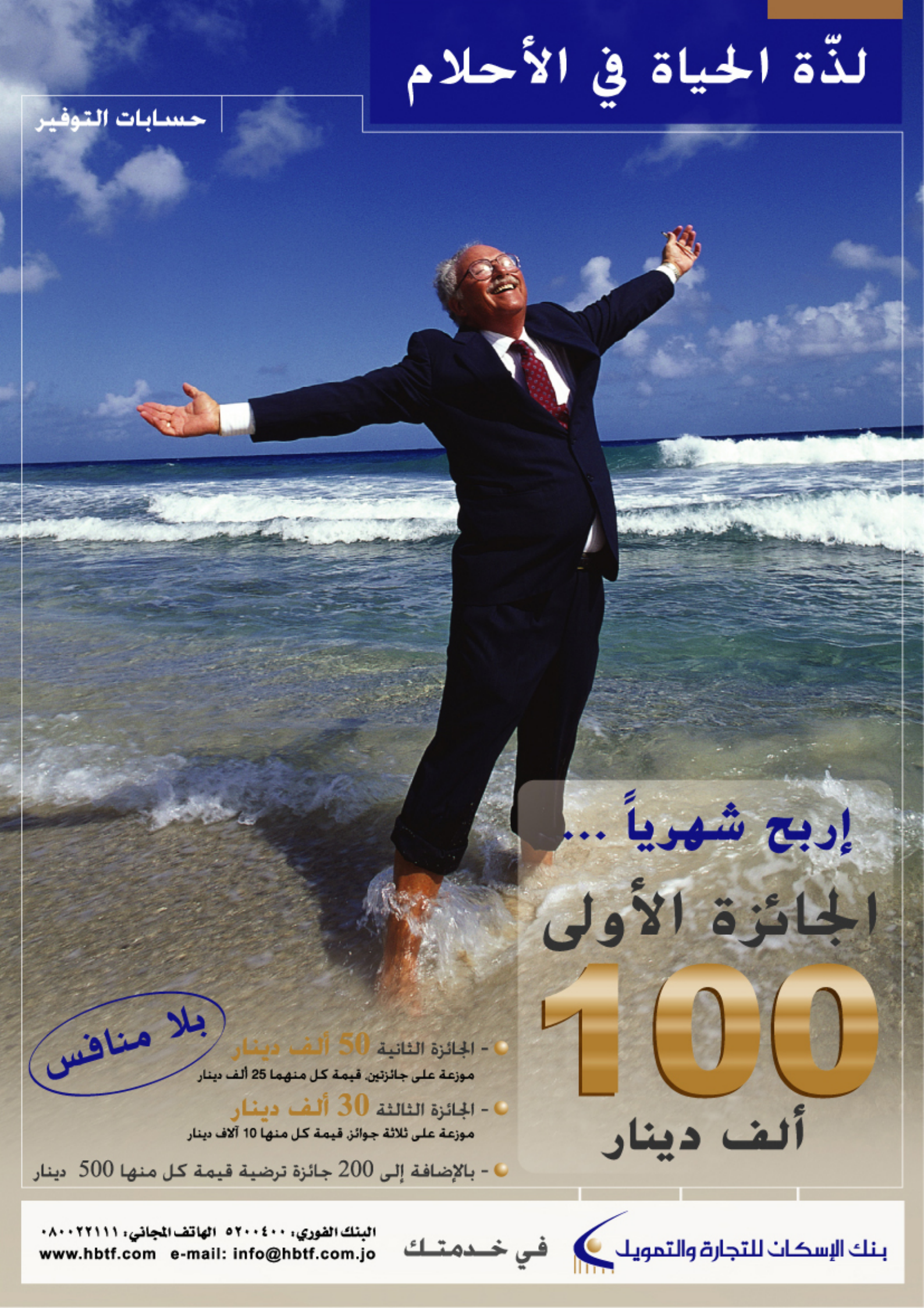

إربح شهرياً ...

الجائزة الأولى

100

ألف دينار

بلا منافس

- الجائزة الثانية 50 ألف دينار
  موزعة على جائزتين، قيمة كل منهما 25 ألف دينار
- الجائزة الثالثة 30 ألف دينار
  موزعة على ثلاثة جوائز، قيمة كل منها 10 آلاف دينار
- بالإضافة إلى 200 جائزة ترضية قيمة كل منها 500 دينار

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

في خدمتك

البنك الفوري: ٥٢٠٠٤٠٠ الهاتف المجاني: ٠٨٠٠٢٢١١١

www.hbtf.com e-mail: info@hbtf.com.jo